



موجز دراسة المرأة البحرينية في انتخابات 2006 الفرص والتحديات

الجهة المنفذة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2009

توصيف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحليل مشاركة المرأة البحرينية كمرشحة وناخبة في الانتخابات العامة (النيابية والبلدية) التي جرت في عام 2006، في إطار مقارنة مع انتخابات عام 2002، وذلك بهدف تقييم هذه المشاركة في ضوء السياقات التي جرت فيها، ورصد وإبراز الصعوبات التي اعترضتها، للوصول في النهاية إلى اقتراحات وتوصيات تعمل على الاستفادة من كلتا التجربتين في إدماج المرأة في العملية الانتخابية وزيادة فرص نجاحها في الانتخابات المقبلة عام 2010.

الملخص التنفيذي

تعطى قضية المشاركة السياسية للمرأة بأهمية خاصة في مملكة البحرين، لاسيما مع قدم دور المرأة في الشأن العام، والذي يعود إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن المنصرم، إلى جانب الاهتمام الذي حازته ضمن مرتكزات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي انطلق مع توليه مقاليد الحكم عام 1999، والذي جعل من تمكين المرأة وتفعيل دورها، أحد أهدافه الرئيسية؛ فأصبحت عضوة بمجلس الشورى، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة وقاضية وسفيرة ووزيرة ورئيسة جامعة وسيدة أعمال، وارتفعت حصتها في سوق العمل، كما شاركت تصويتاً وترشحاً في تجربتين انتخابيتين عامي 2002 و2006.

إلا أن هذه المكاسب لم تغير كثيراً من موقع المرأة البحرينية على خريطة التنافس السياسي، وهو ما يتجسد في إخفاق أي من المرشحات بالفوز في الانتخابات سألقة الذكر- فيما عدا فوز مرشحة واحدة بمقعد بالتزكية في مجلس النواب- على الرغم مما بُذل من جهود في: إعدادهن، وتأهيلهن، وتنظيم حملاتهن، وارتفاع نسبة المشاركة النسائية في عمليات التصويت، مما يستدعي البحث في الأسباب وراء ذلك، ووضع استراتيجيات من أجل الارتقاء بقدرات المرأة لحل هذه الإشكالية وتعزيز وجودها في مؤسسات صنع القرار.

وإسهاماً في تحقيق هذا الهدف، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-Bahrain) بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، وبالتحكيم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بإعداد هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل مشاركة المرأة البحرينية كمرشحة وناخبة في الانتخابات العامة (النيابية والبلدية) التي جرت في عام 2006، في إطار مقارنة مع انتخابات عام 2002، وذلك بهدف تقييم هذه المشاركة في ضوء السياقات التي جرت فيها، ورصد وإبراز الصعوبات التي اعترضتها، للوصول في النهاية إلى اقتراحات وتوصيات تعمل على الاستفادة من كلتا التجربتين في إدماج المرأة في العملية الانتخابية وزيادة فرص نجاحها في الانتخابات المقبلة عام 2010.

وتمثلت المشكلة البحثية للدراسة في توصيف العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية عام 2006، والعمل على تحليلها وتفسيرها عبر منظور متكامل يرصد الظاهرة في حركتها دون عزلها عن السياقات المتفاعلة معها، من خلال استعراض الأطر: التشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية التي أثرت فيها، ومناقشة ما تضعه هذه الأطر من محددات، مع الكشف عن: نظرة المرأة المرشحة ذاتها للتجربة الانتخابية، وتقييمها للمعوقات التي تعترضها، وسبل التغلب عليها، وكذلك نظرة المجتمع إلى مشاركتها السياسية أيضاً، ما

قد يوفر إطاراً متكاملًا للظاهرة تتكشف فيه مكوناتها الداخلية والخارجية دون إغفال لمسارات العلاقات الحاكمة لها.

وفي إطار ذلك، سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مفاده: تقييم مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات 2006 كمدخل يكشف عن تحديات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بشكل عام، وهو الهدف الذي يحتاج إنجازه تحقيق عدة أهداف فرعية تتمثل في:

. استعراض الأطر التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة الانتخابية، وما تفرزه من محددات لهذه المشاركة سلباً أو إيجاباً.

. تحديد الموقع الذي تحتله المرأة في نسق الثقافة العامة والثقافة الدينية خصوصاً، وما إذا كان يتم النظر إليها كشريك فاعل أم تابع سواء للأسرة، أو الجماعة الدينية، أو المنطقة، مع الكشف عن تأثير ذلك على موقعها الانتخابي من منطلق علاقته بنظرة جمهور المرشحين للمرأة المرشحة، بل وتقييمها لذاتها.

. توصيف البنية المؤسساتية المؤثرة في مشاركة المرأة السياسية بشقيها الرسمي والأهلي، وسواء المرتبطة بجمعيات العمل النسائي أم الجمعيات السياسية، مع الوقوف على حدود دورها في تعزيز هذه المشاركة.

. تحديد نظرة المجتمع إلى جدوى المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وهل يريد أن تشارك كناخبة أم كمرشحة منافسة للرجل أم كشريك سياسي بالتعيين؟ إلى جانب نظرة الرأي العام إلى جدوى العملية الانتخابية ومعيار اختياره بين المرشحين، سواء على أسس موضوعية، أو على أساس قدرتهم على توفير خدمات أكثر له من جانب أجهزة الدولة.

. إبراز انعكاسات هذه الاتجاهات على سلوك الأفراد الانتخابي، وتأثيره على فرص المرأة المرشحة.

. رصد اتجاهات المرشحات إزاء تجربتهن الانتخابية وتقييمهن للعوامل المحفزة وكذلك العائقة.

. الوقوف على تأثير القدرات الاقتصادية للمرأة المرشحة ودرجة تلبيتها للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للناخبين والجمهور العام من ناحية، وقدرتها على توفير التمويل اللازم للمنافسة السياسية عموماً، والانتخابية بوجه خاص.

. تحديد مستوى مهارات وقدرات المرأة كمرشحة وفاعل مؤثر في الجدل السياسي العام من ناحية، وفي مسار العملية الانتخابية خصوصاً، وكذا قدراتها التنظيمية والموارد البشرية الداعمة لها من ناحية أخرى.

. تحليل مواقف الجهات الرسمية ومؤسسات الدولة من قضية تعزيز تواجد ومشاركة المرأة كشريك في العملية السياسية والانتخابات (الخطاب السياسي؛ الأطر التشريعية والتنفيذية والإدارية؛ القدرات الإعلامية والثقافية والاتصالية).

واعتمدت الدراسة المنهج المسحي باعتباره الأكثر ملاءمة للدراسات الأنوية ذات الطابع الوصفي، مستخدمة أداتين بحثيتين هما:

1. المقابلة المعمقة، وتمت على مستويين:

■ الأول: مع شخصيات من الجمعيات السياسية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني؛ وذلك لمناقشة مواقفها إزاء سياسات إدماج المرأة في الحياة السياسية.

■ الثاني: مع 21 مرشحة في الانتخابات البرلمانية والبلدية لعام 2006؛ ذلك بهدف تحقيق فهم أعمق لرؤى المرشحات للفرص والتحديات التي اعترضتهن، ومعرفة تصوراتهن لسبل مواجهتها، وتوقعاتهن بشأن انتخابات 2010 .

2. الاستبيان، الذي جرى تطبيقه خلال شهر أبريل 2008 على مستويين:

■ الأول: على عينة عشوائية مكونة من 502 مفردة من جمهور الناخبين، وروعي أن تكون العينة ممثلة لمختلف مناطق المملكة وشرائح المجتمع وأطيافه السياسية والفكرية والنوعية؛ ذلك بهدف جمع المعلومات المتعلقة ب: اتجاهاتهم، وآرائهم، وتوقعاتهم إزاء مشاركة المرأة السياسية، بما يتيح الخروج منها بمؤشرات إحصائية دالة تساعد في تفسير أسباب عزوفهم عن منح أصواتهم للمرأة المرشحة.

■ الثاني: على مستوى المرشحات (21 مرشحة)؛ من أجل دعم نتائج المقابلات التي تم إجراؤها معهن، وبما يساعد في توصيف مستوياتهن: الوظيفية، والاجتماعية، وانتماءاتهن السياسية؛ إضافة إلى تفاصيل حملاتهن الانتخابية.

وقد قام الفريق البحثي برصد وتحليل كافة التقارير الصحفية والمواد الإعلامية، وكذلك تقارير المتابعة والتقييم الصادرة عن المجلس الأعلى للمرأة للاسترشاد بها في تحليل النتائج ورصد كافة الاتجاهات والآراء بخصوص مشاركة المرأة في انتخابات 2006 وتقييم أدائها وتحليل أسباب إخفاقها.

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول: الأول.. يتناول واقع المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية من خلال استعراض جهودها من أجل الحصول على حقوقها السياسية، ودخولها انتخابات عامي 2002

و2006، ويرصد الثاني الأطر التشريعية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية المؤثرة في مشاركة المرأة الانتخابية عام 2006.

ويستعرض الفصل الثالث نظرة المرشحات لنتائج الانتخابات من خلال تناول نتائج المقابلات والاستبيان اللذين تم تطبيقهما على المرشحات في انتخابات مجلس النواب والمجالس البلدية، لينتقل الفصل الرابع إلى نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من خلال استعراض نتائج الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة من الناخبين البحرينيين، مع تحليلها وتفسيرها.

وفي النهاية طرحت الدراسة عدة مقترحات وتوصيات موجهة إلى الجهات المعنية، والتي تشمل مجلسي الشورى والنواب، والمجلس الأعلى للمرأة، إضافة إلى وسائل الإعلام، والجمعيات السياسية والأهلية، والمرشحات للانتخابات، والجهات الداعمة؛ وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة عام 2010.

وتوصلت إلى عدة نتائج كشفت عن: وضعية المرأة في انتخابات 2006 والعوامل المؤثرة فيها التي يمكن من خلالها تفسير أسباب الإخفاق، وأعقبها بعدد من التوصيات بشأن تفعيل مشاركة المرأة السياسية عموماً والانتخابية على وجه الخصوص، وهي الأمور التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً. التوصيف الاجتماعي والسياسي للمرشحات:

. الانتماء السياسي: غالبية المرشحات لا ينتمين إلى الجمعيات السياسية؛ حيث ترشحت 19 سيدة بنسبة 90.5% من المرشحات كمستقلات، مقارنة بسيدتين مرشحتين عن جمعيات سياسية بنسبة 9.5%.

. المستوى التعليمي: حصلت كافة المرشحات على قدر مناسب من التعليم، فالنسبة الأقل جاءت ممن حصلن على درجة تعادل الثانوية 23.8%، أما نسبة الحاصلات على شهادات جامعية فبلغت 28.4%، في حين كانت النسبة الأكبر من الحاصلات على شهادات ودراسات عليا؛ أي فوق الجامعية 47.6%.

. التوزيع الجغرافي: خاض أكبر عدد من المرشحات الانتخابات النيابية في دوائر محافظات: العاصمة، والمحرق، والوسطى (4 مرشحات بكل منهن)، ثم الشمالية والجنوبية (3 مرشحات بكل منهما). أما في الانتخابات البلدية، فقد جذبت محافظة المحرق أغلب المرشحات (4 مرشحات)، بينما كانت هناك مرشحة واحدة بالمحافظة الجنوبية.

. المستوى الوظيفي: كان 16 من المرشحات يشغلن وظائف حكومية (76.2%)، مقابل مهنتين، وواحدة تعمل في التجارة، وأخرى متقاعدة، إلى جانب واحدة لم تذكر وظيفتها.

ثانياً. مواقف المرشحات (نتائج الاستبيان والمقابلات مع المرشحات):

1. المعوقات التي واجهتهن خلال الانتخابات:

. عدم قدرتهن على الدخول في تحالفات انتخابية.

. الإنفاق المالي؛ حيث كان عائقاً جوهرياً أمام خوض منافسة فعالة مع المرشحين من الرجال، وخصوصاً الأثرياء أو المدعومين مالياً منهم.

. الافتقار إلى فريق فني متخصص ذي كلفة معقولة، وعلى مستوى كفاءة جيد، ويدين للمرشحة بالولاء.

. افتقار أغلب المرشحات لبرنامج انتخابي محدد؛ إذ كانت الظروف المحيطة بالدائرة الانتخابية هي التي تحدد مسارات تحرك المرشحة في دائرتها.

. السلوك السلبي لبعض المرشحين المنافسين.

. نقص الخبرة الفنية بالعملية الانتخابية، وخاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المشرف على لجنة الاقتراع من حيث حقوق وواجبات المرشحين، وكيفية إثبات الطعون في إجراءات الانتخاب، والتعامل مع أصوات الناخبين بالخارج، وتمكين كبار السن وغير المتعلمين من الاختيار الدقيق، وعدم التأثر بمغريات المرشحين من ذوي النفوذ.

. شعور أغلب المرشحات أن إطلاق الحريات العامة ومناخ الحراك الاجتماعي والسياسي، لاسيما بالنسبة للمعارضة، شكل ضغطاً إضافياً على إمكانياتهن وقدرتهن على المشاركة في الانتخابات، لأنهن وجدن أنفسهن في خضم مناخ مشحون بالتوتر والتأهب بين أقطاب الحياة السياسية.

. قيام بعض الصحف بمساومتهم على قبول تغطية فعاليتهم الانتخابية مقابل اشتراكات أو مبالغ مالية لإعلانات مدفوعة.

2. تفسير الإخفاق:

. رتبت المرشحات الأسباب التي يرين أنها أدت لإخفاقهن الانتخابي كالتالي:

- التوجيه الديني من قبل القيادات الدينية التي تمارس سلطة روحية واجتماعية على الناخبين، وتحتكر التأثير عليهم، (28.8%).

- نفوذ الجمعيات السياسية ومعوقات العملية الانتخابية، برغم الإشادة بها كثيراً، (19% لكل منهما).
- سوء إدارة الحملة (فريق الحملة) و(التأثيرات الخارجية وضعف دور الإعلام) بنسبة 9.6% لكل منهما.
- ضعف الدعم المالي (4.8%).

3. مقترحاتهن للمواجهة:

- حصولهن على الدعم المالي لتمويل حملاتهن الانتخابية.
- حصولهن على التأهيل السياسي والتدريب اللازمين لإدارة الحملة.
- الدخول في الانتخابات عبر بوابة الجمعيات السياسية.
- مساندة المجتمع المدني في الدعاية.
- وقوف المرأة الناخبة بجانب نظيرتها المرشحة.
- تشجيع الإعلام.
- مساندة الزوج/ الأسرة.

ثالثاً. نظرة المجتمع لمشاركة المرأة الانتخابية:

1. مؤشرات عامة حول مشاركة المرأة الانتخابية:

- عبر 92% من المبحوثين عن تأييدهم لأهمية المشاركة السياسية من خلال الانتخابات، مقابل نسبة 2.2% فقط لم يحددوا موقفهم.
- المجتمع البحريني لديه استعداد كبير لقبول ترشح المرأة نفسها في الانتخابات، وهو ما ظهر من خلال تأييد 74.1% من المبحوثين لذلك، في حين رفض 24.1%.
- الفئة العمرية من (20-30 عاماً) شكلت نسبة 27.7% من إجمالي الموافقين على مشاركة المرأة، بينما تنخفض النسبة في الشرائح العمرية الأعلى؛ حيث تبلغ في الفئة (30-40 عاماً) نسبة 12.7%، وفي الفئة (40 عاماً فما فوق) نحو 11%.



. ترتفع نسبة الموافقة على ترشح المرأة مع ارتفاع المؤهل العلمي إلى حد المؤهلات الجامعية، فهذه النسب تبدأ في الارتفاع مع التعليم الأساسي 8.8%، ثم الثانوي 21.5%، ثم الجامعي 33.3%، أما الدراسات العليا فتبلغ 29.9%.

. حدد الناخبون بعض الصفات التي يجب أن تتحلى بها المرشحة كي تحصل على أصواتهم، وهي على الترتيب: التمتع بالثقافة والمؤهل العالي؛ الخبرة السياسية؛ المهارة والقدرة على مواجهة الصعوبات؛ القدرة على الإقناع؛ الخلق القويم؛ المصادقية؛ الوطنية بعيداً عن الطائفية؛ وأن يكون لديها برنامج سياسي.

2. تقييم مشاركة المرأة في انتخابات 2006:

. 52% يرون أن التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية للمرشحات كانت موضوعية.

. 53.7% يوافقون إجمالاً على البرامج الانتخابية للنساء المرشحات.

. 37.5% من المبحوثين أشاروا إلى أن المجلس الأعلى للمرأة ساعد المرأة من خلال الدورات التدريبية؛ بينما

رأى حوالي 34% أنه ساعدها من خلال برنامج التمكين السياسي، في حين أوضح الباقيون أنه قام بتدعيمها مادياً ومعنوياً وإعلامياً.

. فيما يتعلق بأسباب إخفاق المرشحات أظهرت النتائج أن:

■ 64.5% يرون أن أحد أسباب الإخفاق هو تغيير الناخبين لدوائهم الانتخابية وعلى نحو يؤثر على العملية الانتخابية وعدد الأصوات التي يمكن أن تذهب للمرأة.

■ 60.3% (موافق - موافق بشدة) يرون أن الإمكانيات المادية كانت عائقاً أمام المرشحات في الانتخابات الأخيرة.

■ 58% رأوا أن الجمعيات السياسية لم تقم بالدور المطلوب منها في دعم المرأة المرشحة، مقابل 36.6% رأوا أنها قامت بذلك.

■ 34.1% اعتقدوا أن المنافسة الشديدة بين التيارات السياسية كانت وراء عدم ترشيح الجمعيات السياسية للمرأة في الانتخابات الأخيرة.

■ 53.8% رأوا أن الفتاوى الشرعية هي أهم أسباب تفتت الأصوات التي كان يتوقع أن تحصل عليها المرأة في الانتخابات الأخيرة.

3. اتجاهات العينة إزاء مشاركة المرأة في انتخابات 2010:

. على الرغم من قبول المبحوثين ترشيح المرأة لنفسها في الانتخابات، بنسبة 74.1%، إلا أن 53.8% منهم أكدوا أنهم لن يمنحوا أصواتهم لها، مقابل 30.7% يؤيدون منح أصواتهم للمرأة، الأمر الذي يكشف عن فجوة واضحة بين قيم واتجاهات وتصورات المبحوثين نحوها من الناحية النظرية، وبين الاستعداد لممارسة سلوك فعلي داعم لها أمام صناديق الاقتراع.

- أظهرت نتائج الاستبيان أن 34.3% من النساء في العينة لن يمنحن أصواتهن للمرأة في الانتخابات المقبلة، فيما يؤيد 11% مشاركة المرأة كمرشحة، مقابل 21.9% و10% بين الرجال على الترتيب.

- 52% ممن ينتمون لجمعيات (سياسية أو غير سياسية) بالعينة أكدوا أنهم لن يعطوا أصواتهم للمرأة المرشحة في الانتخابات المقبلة، وهو نفس التوجه الذي أبداه 29% من الشباب ممن ينتمون للفئة العمرية (20-30 عاماً)، ما يكشف عن مؤشرات سلبية بشأن اتجاهات فئات هامة وحيوية إزاء ترشح المرأة.

- 77.6% من المبحوثين يعتقدون في ازدياد فرص نجاح المرشحة المستقلة في حال دعم الجمعيات السياسية (موافق — موافق بشدة)، ما يؤشر إلى ضرورة إدماج المرشحات وفق الوسائل والآليات المتاحة والمتعددة في الجمعيات السياسية، كجزء مهم من برنامج التمكين السياسي للمرأة في الانتخابات.

رابعاً . تفسير النتائج:

مع أن الدستور والتشريعات البحرينية منحا المرأة الحق في المشاركة الانتخابية تصويتاً وترشحاً، إلا أن هذا الأمر لم ينعكس في نتائج انتخابات عام 2006؛ حيث لم تحصل فيها المرأة على أي مقعد انتخابي (باستثناء "لطيفة القعود" التي فازت بالتزكية)؛ ذلك على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركتها كناخبة في الانتخابات النيابية لعام 2006؛ إذ بلغت 51% مقارنة بـ 47.7% عام 2002، وهو ما يكشف عن أن المشاركة لا تعني فقط نصوصاً قانونية تتيحها، ولكنها تشمل أيضاً دافعية ذاتية ومجتمعية تدفع المرأة إلى هذه المشاركة. وقد أكدت نتائج الدراسة العديد من المفارقات التي تؤيد ذلك، مما يستدعي تفسيرها في ضوء عدة أمور ترتبط بالواقع الاقتصادي والمجتمعي في البحرين، إلى جانب القصور في أداء المرشحات أنفسهن، وكذلك المؤسسات الداعمة لمشاركتهن، الأمر الذي يكشف في مجمله عن أسباب إخفاق المرأة في انتخابات 2006.

1 . عوامل اقتصادية:

يمكن القول إن تأثير العامل الاقتصادي على مشاركة المرأة الانتخابية يعد ثنائي الاتجاه؛ حيث يشكل عائقاً أمام المرشحة في الانتخابات من جهة، وعائقاً ومحدداً للسلوك التصويتي للناخب من جهة أخرى.

فعلى صعيد المرشحة، اتفقت غالبية المرشحات في الانتخابات الأخيرة على أهمية الإنفاق المالي؛ إذ افتقر معظمهن إلى التمويل الكافي لخوض العملية الانتخابية، وهو ما أضعف من: الحملة الانتخابية، والدعاية الانتخابية، وحد من فرص التأثير على سلوك الناخبين، بما أسهم في النهاية في الحد من فرصة الفوز في الانتخابات.

أما على صعيد الناخب، فقد أسهمت الظروف الاقتصادية في لجوء بعض الناخبين إلى التصويت للمرشحين الأكثر إنفاقاً، وانتشار عمليات بيع الأصوات الانتخابية، ولوحظ كذلك انخفاض قدرة معظم المرشحات على كسب أصوات الناخبين اللاتي تدافعن على المرشحين الذين يبدون اهتماماً أكثر بمسألة توفير الوظائف والدعم المادي.

2. عوامل مجتمعية وثقافية:

تؤثر المعطيات الاجتماعية على اتجاهات التصويت لدى الناخب، وتدفعه للتصويت بناء على ما يفرضه الموروث الاجتماعي من قيم ومعتقدات، على نحو يؤثر بشكل كبير على نتائج العملية الانتخابية، وأبرز مثال على ذلك هو أن الإطار المجتمعي يعد من أهم الأسباب التي تدفع الناخب إلى عدم التصويت للمرأة؛ حيث يرى أن وجودها في المجالس المنتخبة يخالف العادات والتقاليد العربية والإسلامية.

وعلى جانب آخر، تظهر سلبية نظرة المرأة لنفسها؛ حيث تحجم المرأة عن التصويت لنظيرتها بسبب قناعة راسخة في ذهنها بعدم أهليتها للقيام بهذه المهمة، وليس من منطلق موضوعي يتعلق بالمرشحة ذاتها، كما أن موقف الناخبة من المرشحة لا يتحدد اعتماداً على ذاتها، بل يعتمد في كثير من الأحيان على أفراد عائلتها وأسرتها.

3. عوامل مرتبطة بأداء المرشحات:

. ضعف تواجد المرأة على الساحة الانتخابية قبل الانتخابات بفترة معقولة، وتركيزها على العمل وقت الانتخابات فقط.

- ضعف القدرات السياسية لبعض المرشحات، بخلاف ضعف مستوى الخطاب السياسي لبعضهن، وانخفاض الاهتمام بالشأن العام، وعدم الإلمام بالقضايا المحلية.

. غياب التنسيق بين المرشحات، ويؤكد ذلك أنه كانت هناك دائرتان تتنافس فيهما امرأتان ضد بعضهما البعض في كل منهما، وهما الدائرة السابعة بالمحافظة الشمالية والثانية بمحافظة المحرق، في حين سجلت المرشحات أنفسهن في ست عشرة دائرة انتخابية فقط متجاهلات أربعاً وعشرين دائرة انتخابية للرجال يتنافسون فيها.

4. عوامل ترتبط بالمؤسسات الداعمة للمرأة:

على الرغم من أن المجلس الأعلى للمرأة يدعم المرشحات، ذلك عبر برامج منظمة للتمكين السياسي، إلا أن هناك عدة جهات أخرى تعمل على تعزيز هذا الهدف، منها:

أ. الجمعيات النسائية:

فيما يتعلق بدور الجمعيات النسائية في التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، لوحظ محدودية عدد الجمعيات الفاعلة في مجال التمكين السياسي للمرأة وتفاوت حجم الدور الذي تقوم به، وتركيزها على الأطر القانونية لمشاركة المرأة الانتخابية، دون معالجة الجوانب المرتبطة بالثقافة المجتمعية.

ب. الجمعيات السياسية:

ما زالت الجمعيات السياسية تعوّل على معيار انتماءاتها أكثر من تعويلها على معيار الكفاءة عند مرشحها من النساء، ودليل ذلك عزوفها عن وضع مرشحات على أجندتها الانتخابية؛ فمن إجمالي 13 جمعية خاضت الانتخابات قامت 5 جمعيات بتقديم الدعم لتسع مرشحات فقط من الـ 18 مرشحة، خشية فقد أحد المقاعد إذا ما حدث تصادم بين كون المرشحة امرأة وبين الخلفية الثقافية للناخب، مما يدفعه إلى اختيار المرشح الرجل بصرف النظر عن قدراته أو كفاءته.

ج. جمعيات المجتمع المدني (غير النسائية أو السياسية):

تلعب هذه الجمعيات دوراً محدوداً في مساندة المرأة انتخابياً، الأمر الذي يرجع إلى عدم وجود هذه المسألة على أجندة اهتماماتها، مما يستدعي تفعيل جوانبه، ولاسيما المتعلقة بتغيير الثقافة المجتمعية نحو المرأة، من خلال عقد الاجتماعات في المدن والقرى والأحياء والمراكز الاجتماعية لتغيير الصورة النمطية السائدة



عنها ، ودعم المرشحات للانتخابات، مع دعوة الجهات المانحة لتوجيه دعمها للجمعيات التي تركز برامجها على الأوساط الشعبية والمجتمعية بالقرى والأحياء البعيدة والقريبة على حد سواء.

خامساً . التوصيات:

انتهت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات الرامية إلى وضع رؤية واضحة قابلة للتحقيق تجمع جهود الجهات المختلفة الرسمية والأهلية، النسائية والسياسية، من أجل تفعيل مشاركة المرأة السياسية عموماً والانتخابية على وجه الخصوص، وتحسين نتائج مشاركتها في انتخابات 2010، وتمثلت هذه التوصيات في:

أولاً . الجهات الرسمية:

■ وضع ضوابط تنظيمية للدعاية الانتخابية، تضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص الانتخابية، على نحو يساعد على توفير بيئة تنافسية أفضل أمام المرشحات من النساء، ويحد من العائق المالي الذي تواجهه في الانتخابات.

■ تقديم مزيد من الدعم للجان والمجالس الوطنية المعنية بشؤون المرأة، والعمل على زيادة مخصصاتها المالية.

■ إمكانية الربط بين الدعم المالي الحكومي المقدم للجمعيات السياسية، ودعم هذه الجمعيات للمرأة كمرشحة.

■ إمكانية إنشاء مركز إقليمي للدراسات النسائية، يعنى برصد وفحص ودراسة مسيرة المرأة ومشاركتها في الانتخابات كمرشحة وناخبة، والمعوقات والتحديات التي تواجهها، واقتراح البدائل والخيارات العملية لمواجهة هذه التحديات، وتحليل البيانات والإحصاءات الضرورية عن المرأة في مختلف المجالات.

■ زيادة تعيين ذوات الكفاءة العالية في مجلس الشورى ومراكز اتخاذ القرار والتمثيل الدبلوماسي للدولة.

■ توسيع الفرص المتاحة للمنظمات النسائية لعرض مطالبها وطرح أفكارها، عبر وسائل الإعلام الرسمي من صحافة وتلفزيون... الخ.

■ مراجعة التشريعات والقوانين التي تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

■ زيادة تفعيل التزامات البحرين الدولية والإقليمية بشأن تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً.

ثانياً . مجلسا الشورى والنواب:

- زيادة نسبة التمثيل النسائي في مجلس الشورى، مع مراعاة اختيار الأعضاء من النساء والرجال المساندين والمؤمنين بأهمية تمكين المرأة بشكل عام والتمكين السياسي بشكل خاص إن أمكن.
- اتخاذ تدابير مؤقتة لدعم المرأة وزيادة فرصها في النجاح وفق ما جاء في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).
- دعم فرص ترشح المرأة وانتخابها داخل البرلمان لتولي المواقع القيادية السياسية المؤثرة، في هيئة مكتب المجلس ولجانته.
- تشكيل فريق عمل نيابي لدعم المرأة البحرينية في مجلس النواب "مثل لجنة شؤون المرأة"، على أن تكون عضويتها مفتوحة لجميع الكتل النيابية، كي يتم من خلالها تفعيل وسن القوانين الخاصة بتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها.
- طرح ميثاق شرف نيابي للمساهمة في دعم قضايا المرأة البحرينية.
- إنشاء منتدى للبرلمانيات يجمع بين عضوات مجلس الشورى ومجلس النواب، على غرار ما حدث في البرلمان المغربي عام 2005.
- نشر المعرفة والثقافة البرلمانية لكل من المرأة والرجل، وتمكين النساء البرلمانيات من المشاركة في المناقشات البرلمانية، وتدريبهن على مهارات العمل البرلماني وصقل ثقافتهن القانونية.
- ثالثاً. المجلس الأعلى للمرأة:
- زيادة جهود تأهيل وتمكين المرأة سياسياً، وتقديم الدعم الفني للمرشحات في الانتخابات.
- زيادة الاهتمام برفع المعرفة والوعي بقضية المشاركة السياسية للمرأة لدى قطاعات الجمهور المختلفة، وحفز التغيير السلوكي الإيجابي نحو هذه القضية.
- التوسع في التعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية ووسائل الإعلام من أجل وضع قضية المشاركة السياسية للمرأة ضمن أولويات اهتمام الجمهور العام وزيادة المساحة التي تشغلها في الاتصال الاجتماعي بين الجماعات المستهدفة.
- تفعيل البرامج والآليات التي تهدف إلى تشجيع العضوات المنتخبات أو المعينات في المجالس المختلفة على تطوير أدائهن، من خلال تقييم هذا الأداء وإبراز النماذج الإيجابية وتزويدهن بالمعارف العامة ورفع درجة وعيهن بالقضايا المجتمعية (السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية... الخ).



- العمل على تعزيز اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال إعداد دراسات لبيان مدى توافق القانون البحريني مع الاتفاقية، وعرض هذه الدراسات على المتخصصين القانونيين والبرلمانيين والرأي العام من خلال عقد ورش عمل وحلقات نقاشية.
- إجراء دراسات متعمقة حول مواقف الرجال والنساء من المرأة في مواقع صنع القرار المختلفة والتعاون مع وسائل الإعلام في مجال إنتاج مواد إعلامية تظهر الصور الإيجابية للمرأة.
- زيادة اللقاءات المجتمعية مع أهالي المرشحات للانتخابات للدورة القادمة لتشجيعهم على دعم هؤلاء المرشحات.
- إمكانية إنشاء شبكة من الناشطات في الحياة السياسية والاجتماعية لتحفيزهن على المشاركة كمرشحات في الانتخابات القادمة، وعقد دورات تدريبية لهن في المجالات المختلفة.
- إعداد دليل وطني للتدريب على المهارات القيادية، وتبادل الخبرات مع الدول العربية والاطلاع على تجاربها الانتخابية.
- إنشاء آلية للحوار والتنسيق بين الجمعيات السياسية فيما يتعلق بترشيح المرأة ودعمها في الانتخابات.
- تنظيم زيارات تبادل خبرة بين المجلس وبين مؤسسات مشابهة في الدول العربية والأجنبية للاستفادة بخبراتها.

رابعاً. وسائل الإعلام:

- بلورة سياسة إعلامية تقوم على مبادئ متفق عليها بين جميع المؤسسات الصحفية والإعلامية، وذلك لتوحيد طرق التغطية الانتخابية إزاء العملية الانتخابية، بعيداً عن تأثير النفوذ المالي والتمويلي للمرشحين على الصحف.
- التركيز على الأداء الإعلامي ودوره في نشر الثقافة لدى المجتمع، والتأكيد على حياده، وتفعيل مساهمته في تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة كمرشحة.
- دعم وسائل الإعلام للمرأة من خلال التوعية وإيضاح القيمة المضافة في المجتمع إذا ما دخلت المرأة المجال السياسي، وبيان مدى قدرتها على العمل السياسي، والعمل على دراسة مؤشرات الإخفاق والتحوللات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.



- تفعيل دور وسائل الإعلام في مجال تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية كما كفلها الدستور والقانون، وتوعيتها بمفردات البيئة السياسية المحيطة بها، وأساليب المشاركة السياسية.
- العمل على تأسيس شبكة من الإعلاميين المهتمين بقضية المرأة والداعمين لمشاركتها السياسية وتفعيل وجودها في مواقع صنع القرار.
- الاهتمام بالمصداقية في نقل الأخبار والمعلومات، وتحديدًا فيما يتعلق بالمرأة والعملية الانتخابية، والتغطية الموضوعية لحملاتها الانتخابية والحملات الانتخابية عمومًا.
- الارتقاء بالخطاب الإعلامي فيما يتعلق بالمرأة، والكف عن تقديمها في صورة نمطية لا تتفق بأية حال من الأحوال مع وضعها الحالي ومع ما حققته من مكاسب على الصعيدين العملي والسياسي، ومع طموحاتها وتطلعاتها إلى مشاركة فعلية كاملة على جميع المستويات.
- توفير فرص متكافئة للإعلان لجميع المرشحين مع عدم المغالاة في الأجر، ومحاربة الإعلام المدفوع في الانتخابات وإقناع المرشحين بعدم التعامل معه وكشفه.
- زيادة عدد البرامج التلفزيونية النسائية، وتوسيع نطاق المساحة الإعلامية المخصصة للمرأة، مع تغيير نوعية المعالجة المقدمة فيها، بما يساهم في تغيير الصورة السائدة عن المرأة، ويعزز فرص مشاركتها السياسية. خامسًا. الجمعيات السياسية والأهلية:
- تأهيل وتدريب النساء على الممارسة السياسية، والمهارات اللازمة للترشيح للانتخابات، وكيفية تكوين فرق الدعاية الانتخابية.
- تقديم برامج تدريبية مستمرة للمرأة من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتبادل حزم البرامج التدريبية معها، بما ينعكس على توحيد المفاهيم حول دور المرشحين إذا ما وصلوا إلى قبة البرلمان، والتوعية بالأسس الأخلاقية للدعاية الانتخابية، حتى تتم ممارسة هذه العملية بشفافية وبما ينعكس على الصورة العامة للانتخابات في المملكة.
- تنسيق جهود الجمعيات المعنية بشئون المرأة وتبادل الخبرات والإمكانيات المتاحة فيما بينها، بما يخدم القضايا النسائية، ويعمل على توحيد وعدم تشتت جهود هذه المؤسسات أو إضعاف التأثير المرجو منها، أو استنزاف الطاقات والقدرات الداعمة للمرأة.
- تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات السياسية والأهلية وتعيينها في المواقع القيادية، بما يساعد على خلق توجه لدى هذه الجمعيات نحو اختيار مرشحات من النساء لتمثيلها في الانتخابات المقبلة.



■ إتاحة الفرصة للمرشحات لعرض برامجهن الانتخابية في هذه الجمعيات، بحيث تشكل هذه الجمعيات منتديات داعمة للمرأة ولبرنامجها الانتخابي.

■ تفعيل العلاقة بين الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام، لتبني قضية المشاركة السياسية للمرأة من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل وحلقات النقاش وحملات التوعية، وإيجاد قنوات اتصال مباشرين هذه القطاعات، والاهتمام برصد التناول الإعلامي لقضية المشاركة السياسية للمرأة لتصحيح الصورة الذهنية عنها، بما يدعم مشاركتها السياسية.

■ الاهتمام بمناقشة معوقات المشاركة السياسية للمرأة من جانب هذه الجمعيات، من خلال استضافة الخبراء والمتخصصين وإعداد الدراسات اللازمة للخروج بتوصيات ومقترحات مفيدة في هذا الشأن.

■ العمل على تشكيل لجنة أهلية لإدماج المرأة للتنسيق بين أنشطة دعم وتنمية المرأة بالجمعيات الأهلية من ناحية وأنشطة التمكين السياسي للمرأة من ناحية أخرى.

سادساً. المرشحات في الانتخابات:

■ الاهتمام بفهم الواقع المجتمعي بمختلف مكوناته على مستوى الدائرة الانتخابية بشكل خاص، وعلى مستوى الدولة بشكل عام، بما يحقق معرفة أكثر وضوحاً وعمقاً بطبيعة الدائرة والقيم الحاكمة لها والمزاج العام فيها.

■ أن يتضمن البرنامج الانتخابي للمرشحة اهتماماً بالمستوى المعيشي للمواطن البحريني، وخاصة ما يتعلق بقضايا السكن والمواصلات والصحة، وإيلاء عناية خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وأن يتضمن البرنامج اهتماماً بصحة الأم والأطفال والصحة الإنجابية، ولا يغفل مسألة الفقر والأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، مع مراعاة البرنامج لخصوصية مواطني الدائرة وحقوقهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطرح آلية للدفاع عن هذه الحقوق، مع إعداد شعارات انتخابية تتلاءم مع البرنامج الانتخابي والقضايا التي يتناولها، على أن يتسم البرنامج بالبساطة والوضوح، ومراعاة قابلية الحلول المطروحة به للتنفيذ حتى تلاقي مصداقية وقبولاً لدى جمهور الناخبين.

■ الاهتمام باختيار فريق الحملة الانتخابية بحيث يكون أعضاؤه أو معظمهم من أبناء الدائرة المؤثرين، ومن الذين يتميزون بالقدرة على حشد الأصوات لصالح المرشحة، وأن تتوافر فيهم اللباقة والقدرة على التواصل مع الناخبين، مع تزويد الفريق بالمعلومات الكافية عن البرنامج الانتخابي، كما يجب أن تتوافر سمات أخرى بفريق الحملة، وأهمها الثقة، والخبرة، والمصداقية.



- تحديد مهام مدير الحملة الانتخابية، بحيث تتضمن التنفيذ اليومي لنشاطات الحملة، ووضع أجندة لقاءات وزيارات وغيرها من الأنشطة التي يجب على المرشحة القيام بها، ومتابعة نشاط الفريق بدقة وتوجيههم نحو الأداء الأفضل، وجذب أفراد متطوعين إلى الحملة، وإقامة روابط مع جميع الأطراف المؤثرة في السلوك التصويتي للناخبين، والحرص على مشاركة الناخبين المحتملين الأهم وأفراحهم، والحفاظ على الأصوات المؤيدة للمرشحة ومنع النفاذ إليها من المنافسين، مع العمل على ضم أصوات جديدة إلى المرشحة من الكتلة المتأرجحة، والنفاذ إلى منطقة تأييد المنافسين للتأثير عليها وكسب أصوات جديدة.
- الاهتمام ببلورة أشكال من "التحالف السياسي" المبكر مع الجمعيات السياسية استعداداً للانتخابات القادمة، مع إمكانية تنوع مصادر وأشكال التحالف مع هذه الجمعيات، في إطار من النزاهة والمشروعية.
- معرفة احتياجات الدائرة أو ما يسمى القدرة والمهارة على القرب أكثر من حاجات الناخبين في الدائرة الانتخابية.
- العمل على صياغة أفضل للخطاب الانتخابي، والوسائل والأدوات الخطابية الأمثل.
- تحديد الفئة المستهدفة والأكثر تأثيراً والتركيز عليها في الحملة الانتخابية.
- تحديد المجموعات الانتخابية التي تتسم بضعف المشاركة أو اللامبالاة والعمل على تغيير اتجاهاتها لكسبها في الانتخابات.
- العمل على استكشاف الفرص والعوائق بصورة أكثر واقعية، وبراجماتية وعقلانية وترشيد سقف التوقعات.
- سابغاً. الجهات المانحة والداعمة:
- تقديم الدعم والمساندة الفنية للمجلس الأعلى للمرأة من أجل تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة.
- تدريب بعض الفئات النوعية (إعلاميين - نساء - رجال دين) على كيفية تعزيز التنمية السياسية للمرأة.

